



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية

## للمداولات

|  |                           |                                       |
|--|---------------------------|---------------------------------------|
| الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني<br>18 ، شارع يوسف زيغود - الجزائر<br>الهاتف : 73. 86.00<br>الفاكس : 74.03.89<br>ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63 | <b>الاشتراك السنوي</b>    |                                       |
|  | خارج الوطن<br>1.000 د. ج. | داخل الوطن<br>600 د. ج.               |
| المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.  |                           | <b>ثمن النسخة الواحدة</b><br>15 د. ج. |

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 31 مايو 2000

## فهرس

- رد السيد وزير المالية على ملاحظات السادة النواب وانشغالاتهم، خلال مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

**ملحق:** أسئلة كتابية وأجوبة.

## محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة المنعقدة يوم الأربعاء 31 مايو 2000 (مساء)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السادة:

– عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية،

– عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

– علي براهيتي، الوزير المنتدب للميزانية،

على تدخلاتهم التي كانت مفيدة لي بكل صراحة، لأن عددا كبيرا من المعلومات كان نابعا من الحياة في مختلف الولايات، وهي مهمة لإثراء عمل الحكومة في تطبيق برنامجها.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

أود في البداية أن أقدم عرضا قبل المناقشة العامة والرد على الأسئلة.

ينقسم هذا العرض إلى فصلين، يتطرق الفصل الأول إلى تحليل عام لما تضمنته تدخلات نواب المجلس الموقر، ويتمحور الفصل الثاني: حول الإجراءات ذات الطابع القانوني.

فيما يخص التحليل الاقتصادي والاجتماعي، سأقدم إليكم بعض الإجابات ملخصة في 10 نقاط، وهذا لاستحالة الإجابة عن جميع التدخلات الدقيقة، حيث حاولت جمعها في محاور محددة، أرجو أن تقنع الجميع إن شاء الله.

### افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

### والدقيقة الخامسة والأربعين مساء

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة السماع لرد السيد وزير المالية على مختلف الأسئلة والاستفسارات التي كانت موضوع النقاش في الأيام الماضية. ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السادة أعضاء الحكومة.

أود قبل كل شيء، أن أشكر السيدات والسادة النواب

إن عددا كبيرا من الأخوات والإخوة يقولون: إن هذا المشروع لا يولي الإنعاش الاقتصادي أهمية. أولا: إن هذا الكلام غير صحيح، لأن نفقات التجهيز في المشروع الذي درستموه بلغت 335 مليار د.ج، أو ما يعادل 9,4٪ من الناتج الداخلي الخام. وهذا المعدل في حد ذاته نتيجة لا بأس بها مقارنة بالدول ذات المستوى الواحد من الدخل.

إن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو: هل تصرف هذه الأموال بفعالية؟، وهذا هو السؤال الأساسي الذي طرحته الحكومة أمام المنتخبين وأمام الشعب. وأكرر أن نسبة 9,4٪ من الناتج الداخلي الخام، هي نسبة يمكن مقارنتها بنسب مماثلة في بلدان أخرى.

ولو أضفنا الاستثمار الخاص إلى الاستثمار عن طريق الميزانية، لوصلنا إلى نسبة 25٪ من الناتج الداخلي الخام. وهذه أيضا يمكن أن تقارن بكل شفافية بأرقام بلدان أخرى. نعم، إن نسبة 25٪ من الناتج الداخلي الخام تؤول إلى الاستثمار. إذن، إن السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: لماذا لا يؤدي هذا الحجم المرتفع إلى الزيادة في النمو؟ وهو سؤال نطرحه اليوم أمامكم، وأمام الحكومة، وأمام الشعب.

ثالثا: أكد عدد كبير من الإخوة في تدخلاتهم، - بكل أخوة وبكل صرامة- ضرورة رفع الأجور، لأن رفع الأجور في رأيهم يؤدي ببلادنا إلى نمو أكبر. نعم، لقد قيل هذا. وبودي أن أقول بصراحة: إن هذا غير صحيح، لأن هياكل الإنتاج المحلية ضعيفة جدا، وإن كل ارتفاع في نفقات الاستهلاك يؤدي إلى المزيد من البضائع المستوردة. وقد توصلنا إلى هذه النتيجة استنادا إلى تحاليل ومقاييس.

ولهذا، أيها الأخوات والإخوة، عندما نتكلم عن العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك في الجزائر، يجب ألا ننسى حالة إنتاجنا بالمقارنة مع البلدان الأخرى، ولو مع جيراننا. وعليه، نرجو عندما نقدم حجة ما أن تكون مبنية على أساس تحليل علمي، وأن يجري حوار في هذا التحليل طبعاً.

أبدأ بشيء بسيط لكنه مهم. أولا: تكلم عدد كبير من المتدخلين عن مكافحة الفقر، ولهم الحق الكامل في ذلك. وإجابة عن هذه النقطة المهمة التي تمس الشعب الجزائري.

من الضروري القول صراحة: إن الفقر في الجزائر بصفة عامة ناتج عن التخلف وليس ناتجا عن برنامج حكومي أو محتوى برامج أو محتوى القانون التكميلي. هذه النقطة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لمعرفة مدى إمكانياتنا والأسلوب الناجع لمكافحة الفقر.

ثانيا: إن الحكومة مهتمة بمشكل الفقر، ولدي بعض الأرقام التي تبين هذا الاهتمام. أعطيك على سبيل المثال رقما واحدا يكفي للتوضيح:

جاء في المشروع الذي درستموه، أن الحكومة خصصت مبلغ 256 مليار د.ج لمساعدة المواطنين، أي ما يعادل نسبة 7٪ من الناتج الداخلي الخام. وهذا الأمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. طبعاً، يمكن أن أعطيك التفاصيل عن هذا الرقم، غير أننا بعد أن حللناها ودرسناها توصلنا إلى نفس النتيجة، أي 256 مليار د.ج.

هذه النتيجة مهمة في حد ذاتها، ويجب أن نحافظ عليها، خاصة وأن عددا كبيرا من البلدان النموذجية في مكافحة الفقر والتي نقارن أنفسنا بها، ونعتمد أننا لسنا مثلها هي بلدان لا تخصص لمجال النفقات الاجتماعية أكثر من 3 أو 4٪ في الوقت الذي وصلنا نحن إلى نسبة 7٪ من الناتج الداخلي الخام.

كما أن ما يجب أن نعرفه جيدا هو أن الفقر لا يكافح من خلال ميزانية الدولة فقط وإنما يكافح بالنمو الاقتصادي، وهذه النقطة الأساسية قد أخذت بعين الاعتبار في البرنامج الحكومي. كما لا يعني هذا أن يد المساعدة لا تمتد للفئات المحرومة في زمن معين، وإنما مكافحة الفقر تتم عن طريق النمو الاقتصادي. ويجرني هذا الحديث إلى النقطة الموالية، وهي:

إن هذا غير صحيح، لأن نفقات الدولة، وإن كان دورها فعلا حقيقة، إلا أن هناك عوامل أخرى للإنعاش الاقتصادي لا تقل أهمية كاستثمار مثلا.

كما تكلم بعضهم بكل صراحة وإيجابية عن السياسة النقدية للبلاد، وعن الحصول على القروض من البنوك، وعلى العقار إلى آخره، وهي أمور مفيدة جدا للإنعاش الاقتصادي. لهذا ينبغي أن يباشر الحوار في موضوع الإنعاش الاقتصادي من مختلف الزوايا.

رابعاً: الإصلاح الاقتصادي: قال بعض المتدخلين: إنه مجهد، وإن الحكومة لا تنشط في هذا الاتجاه. بودي ألا أنتقد هنا، لأنني أعلم أن الظروف الماضية كانت صعبة. لكن، وإلى نهاية السنوات الأخيرة لم تتجاوز الجزائر المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي، أو ما يسمى الجيل الأول من الإصلاح. لذا، كيف يمكننا القول إن الحكومة قد جمدت الإصلاح الاقتصادي؟ فما هو مكتوب في برنامج الحكومة، سبق وأن صوتم عليه بكل صراحة. وأيضا ما هو مطبق، موجود مثل مشروع القانون الجديد للبريد والمواصلات، ثم مشروع القانون الجديد للنمو في قطاع المناجم.

أما عن الإصلاح في القطاع المصرفي، فأقول: إن عددا كبيرا من المبادرات قد اتخذت لتطبيق الجيل الثاني من الإصلاح الاقتصادي.

ونعود إلى القطاع المصرفي، وإلى التحاليل التي جاءت بعد التصريح الذي أدليت به فأقول: إن الخطر الذي تكلمت عنه موجود في عدد كبير من البلدان في روسيا، وفي آسيا مثلا. ونحن لا نعتبر أنفسنا أحسن من غيرنا، بل نحاول نحن أيضا مثل الآخرين. ولهذا أعود فأقول: إن ما قيل عن تجميد الإصلاح، هو غير صحيح إطلاقا. طبعاً هناك صعوبات، والحكومة على دراية كافية بها.

ولنتكلم الآن عن المقارنة بين الإصلاح الاقتصادي من الجيل الأول، والإصلاح الاقتصادي من الجيل الثاني.

وهناك من يقول: إن هذه الحكومة ليست قائمة بواجبها، كما يقال إن الاحتياطي في البنك المركزي قد ارتفع إلى 7 ملايين دولار، في الوقت الذي لم يرتفع سوى إلى 6,1 ملايين دولار، وهناك فرق بين الرقمين.

ويقولون أيضا: إن المديونية الخارجية قد انخفضت، وهذا صحيح، لكن لماذا؟ إن السبب لا يعود إلى انتهاج سياسة معينة وإنما ناجم عن ارتفاع سعر الدولار. وتوجد تحاليل وأرقام عن هذا الموضوع. إذن يجب معرفة الأرقام وكيفية تحليلها في مثل هذه المواضيع.

وأود هنا أن أعطيكم أرقاما تخص الاحتياطي بالعملة الصعبة، فلقد وصل هذا الاحتياطي إلى 6,1 ملايين دولار في 30 أبريل، وظن بعضهم أن هذا الاحتياطي كاف وأكثر. وأسوق لكم مثالا واحدا بسيطا على عدم كفاية هذا الاحتياطي.

فبين سنتي 97-99، تجاوز هذا الاحتياطي 8 ملايين دولار، وانخفض إلى 4 ملايين و 400 مليون دولار نتيجة انخفاض سعر البترول.

إذن، إن حالة كحالة بلادنا التي تؤدي بها الظروف إلى 3 ملايين و 600 مليون دولار في أقل من 18 شهرا هي حالة تستوجب أن تأخذ الحكومة كل الاحتياطات اللازمة. إذن، "مقولة": إن المال موجود، وإن الأشياء على مايرام هي مقولة غير صحيحة". وعلينا أن نعي جيدا دروس التاريخ وألا نقامر بالاقتصاد الوطني.

وفيما يخص الإنعاش الاقتصادي: فهو وارد في المشروع، وستتابع الحديث عنه.

لقد أراد بعض الإخوة أن نزيد في الإنعاش الاقتصادي بعض الشيء، هذا ممكن، لكن ينبغي أن نفهم أولا ما هي عوامل الإنعاش الاقتصادي، لأن عددا كبيرا من المتدخلين - وبكل احترام - يعتبر أن العامل الأساسي للإنعاش الاقتصادي يكمن في نفقات الدولة. وأقول هنا:

وفي ظل احترام تام للقانون. ذلكم هو الأساس الذي بنيت عليه الكلمة التي أدليت بها. ذلك لأن كل التحاليل والكتب المنشورة والمقالات تكشف عن أن هذه الحالة في القطاع المصرفي الجزائري تجعل عراقيل في عمليات الاستثمار، وفي التجارة الخارجية، - سافصل في الموضوع لاحقا إن شاء الله- ثم في عمليات أخرى متعددة. وعندما أتكلم على الأمن، فإنني أتكلم عن الخطر على الاقتصاد الوطني. وبصراحة أيها الإخوة أقول: نحن في هذه المرحلة نناقش فيها المديونية الخارجية للبلاد، ونناقش ما يسمى "خطر الجزائر"، "le risque Algerie" ونناقش أموراً أخرى.

ويحلم بعض الإخوة عندما يقولون إننا نرجع إلى السوق الدولية لرؤوس الأموال. هذا حلم حقا، لأن الناس في الخارج لا ينتظرون ما يدلي به وزير المالية الجزائري لمعرفة الأوضاع، فهم مطلعون عليها.

طبعاً، طرح أحدكم السؤال الآتي: ماذا تفعلون؟ سأشرح لكم:

أولاً: تطهير البنوك: يتطلب هذا التطهير تكاليف. أعطيك رقماً واحداً كمثال. فقد تم تخصيص مبلغ يفوق 670 مليار د.ج لتطهير البنوك خلال السنوات الست الماضية. بعد أن وجدت الرقم مقدراً بمبلغ 340 مليار د.ج، أضفت إليه مبلغ 330 مليار د.ج. مع العلم أن هذا المبلغ الإجمالي متضمن في أرقام المديونية الداخلية للدولة، ويجب أن نقوم بخدمة هذه المديونية، لأن من واجبتنا خدمتها من خلال تخصيص أموال لها. ولهذا، فإذا تكلمنا عن التطهير، يجب أن نعلم أنه عملية صعبة، ويتطلب تكاليف وتقنيات. ومع هذا، فالأمور سائرة والحمد لله. الأموال التي تذهب في هذا الاتجاه يستحيل أن تستعمل في اتجاه آخر، أو في ميدان آخر. وهذا اختيار أساسي للحكومة.

وإذ تحدثنا عن تطهير البنوك، فلأن مسيرة البنوك مهمة للاقتصاد الوطني في المحيط الذي اخترناه بأنفسنا.

والفرق بينهما؛ الإصلاح الأول يتطلب تفاهم ثلاثة (3) أشخاص فقط، هم: وزير المالية ومحافظ البنك ورئيس الدولة لإنهاء عملية التثبيت.

أما الإصلاح الثاني فهو أبعد من سابقه، حيث يتضمن تغيير الهياكل الأساسية للبلاد، وإنه ليس قضية رفع سعر العملة أو خفضها فقط، بل إنه يعني أشياء خطيرة، تتطلب ما يسمى "التجمع الاجتماعي". وهذا ما يجعلني أطلب من الإخوة عندما يتكلمون عن الإصلاح الاقتصادي -مع كل احترامي- أن يتكلموا عنه بشيء من الانفتاح.

خامساً: القطاع الجبائي: لقد كانت هناك تدخلات متعددة عن حالته الراهنة، وأنا لا أقول إن هناك تشويشا في الأرقام، لكن يوجد دون شك خطأ في التقدير. وتعلمون جميعاً المستوى التنظيمي والتسييري الذي يوجد فيه القطاع الجبائي عندنا، الأمر الذي جعل الحكومة تضع عصرنة هذا القطاع من أولوياتها. وهذا من الجيل الثاني للإصلاح، وتحقيقه ليس بالعمل السهل، فعصرنة النظام الجبائي في جميع البلدان ليس بالشيء السهل ولا البسيط، ابتداءً من الخليج إلى جارتنا المغرب. ولقد تناول عدد كبير من الإخوة هذا الموضوع بالدراسة، وأنا أحدهم، ويتفق الجميع على أن أصعب الإصلاحات الاقتصادية هو إصلاح القطاع الجبائي، لأن هذا الإصلاح يتطلب الدخول في أشياء صعبة أنتم تعرفونها.

سادساً: القطاع المصرفي: لقد أدليت بكلمة، وذهب صداها بعيداً جداً. أولاً: ما هي وظائف القطاع المصرفي؟ تتمثل هذه الوظائف في تحصيل الموارد وتوزيع القروض. هذا شيء بسيط ومعروف لكنه أصبح عاجزاً في بلادنا، مع احترامي لكل الإخوة الذين سيروا هذه القطاعات والبنوك. إن الكلمة التي قلتها عن هذا الأمر البسيط والمعروف جعلت بعض الإخوة يعاتبونني ويقولون إن الآجانب سمعوا كلامك وسيسحبون أموالهم... إنهم لم يودعوا أموالاً حتى يسحبوها!

إذن من الضروري ممارسة هذه الوظائف بدقة وصرامة،

أولاً: هذه أول مرة تنطلق فيها حكومة في هذا الاتجاه، أي المسح الجزئي لديون هذه البلديات. هذه مبادرة من الحكومة لمسح الديون ولو جزئياً. بكل صراحة: إن الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار كل ما قيل في هذا الميدان خلال النقاش. وأبشركم أن الحكومة ستقوم خلال الأسابيع، بل الأيام القادمة بمبادرة إنشاء "ميكانيزم" لتقييم سير هذه الديون ومتابعتها. وهذا دليل على أن الحكومة مهتمة بأموال الدولة لا غير. وبالتالي فلا مجال للنقد أو غيره هنا. لكن، وكما تفضل بعض المتدخلين فإن أسباب مسح هذه الديون مختلفة، ومن المستحيل أن نعمل مثلما كان العمل جارياً به في القطاع المصرفي، حيث نضيف في كل سنة بعض الشيء وهذا مستحيل، وهو ما يسمى في بلدان أخرى Syndrome Corse وتزامن المرض كل سنة، حيث نلغي الديون السابقة، ونفتح المجال لغيرها من جديد، فهذا العمل ليس في مصلحة البلاد، ولا في مصلحة البلديات، ولا في مصلحة الشعب.

تاسعاً: فيما يخص قضية الأجور في الوظيف العمومي. لقد تكلم عدد كبير من المتدخلين والمتدخلات في هذا الموضوع أيضاً. وقد يقول بعضهم، إن الحكومة غير مهتمة بهذا الموضوع. إنني أتمني إلى الأسرة الجامعية، وأعلم أن عدداً كبيراً من موظفي الوظيف العمومي يبلغ 400 أو 420 ألفاً تقريباً ينتمون إلى هذه الأسرة بشكلها الواسع. فكيف يمكن أن أجعل هذا الجانب؟ وقد بذلت جهود في هذا الميدان في السنوات الأخيرة، خاصة خلال المرحلة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1998، ولكنها غير كافية، وأقولها رسمياً: إنها غير كافية. ولذا سأقترح على الحكومة رفعا معقولاً في هذه الأجور في الوقت المناسب، أي في ضوء المعطيات المناسبة، منها ما يتعلق بالنفط، ومنها ما يتعلق بتطور المديونية الخارجية، وأخيراً ما يتعلق بفعالية النفقات العمومية. (تصفيق). وهذا يعود إلى سبب بسيط ومعروف، وهو أن دولة الحق، والخدمات الاجتماعية الفعالة تتطلبان موظفين محترمين من المجتمع. إذن، سأقدم هذا الاقتراح في الوقت المناسب، وهذا يدل على شيء بسيط، وهو أن لا أحداً يستطيع احتكار القلب.

فإذا أردتم أن ننغلق على أنفسنا فلننفع، ولكن ليس هذا هو نفس الاختيار الذي حددناه. فالاختيار الأساسي المطلوب هو الاقتصاد المفتوح، ولكن هذا الأخير يتطلب قطاعاً مصرفياً فعالاً. هناك أمور أخرى يجري العمل بها كعصرنة البنوك التي هي مسؤولية مديريها. وتشمل العصرنة: الآليات والتكوين. وبصراحة يمكن القول: إن هذه العملية قد حققت نجاحاً في السابق ويجب ألا نتوقف عنده، بل يجب أن نواصل تدعيم التكوين وآليات البنوك وأمور كثيرة أخرى. وهذا العمل ليس سهلاً، فقد يقول بعضهم: إن إنشاء آلة تسمح بمرور المعلومات من ولاية تلمسان إلى ولاية سوق أهراس هو أمر سهل، وهو مجرد تركيب آلة، ولكن أقول: إن الأمور ليست بسيطة، ونحن أدرى بها لأننا نعمل في الميدان.

وأخيراً، تكلم أحد الإخوة عن بورصة الجزائر وهو مشكور، لكن أيها الإخوة، إذا لم تكن لدينا شركات قوية ورأسمال مفتوح، لا يمكن بصراحة إنشاء بورصة الجزائر، فلا توجد إلا ثلاث أو أربع شركات تبذل جهداً للاستمرار، فالأمور تسير تدريجياً، لكن بثبات إن شاء الله، ولكن يجب أن نعرف الأولويات في عملية تدعيم بورصة الجزائر. مع العلم أن هذه الأخيرة تنشط بالأموال الداخلية والخارجية. وهنا أرجع إلى ما قلناه قبل قليل، وهو أن جلب الأموال الخارجية يستوجب توفير قطاع مصرفي قوي.

سابعاً: فيما يخص تقرير محافظ البنك، أرى أن الأمر مهم جداً، ويبدو لي شخصياً أن من ضمن صلاحيات المجلس الشعبي الوطني هو الاستماع لتقرير محافظ البنك ثم مناقشته (تصفيق). وأنا أؤيد هذا، وبكل احترام للمؤسسات وللأشخاص، لأن من مفهوم الأمن الواسع الذي سبق وأن تكلمنا عنه، هو العلاقات بين البنك المركزي ووزارة المالية، وهي من أهم العلاقات.

ثامناً: ديون البلديات، أرى أنها نقطة مهمة، وبودي أن أدلي برأيي فيها:

لقد تساءل بعضهم: كيف كانت الحكومات السابقة تمول هذا العجز؟ وهذا سؤال مطروح، لقد كان العجز موجودا، فكيف كانت الحكومة السابقة تموله؟ بكل صراحة وبكل احترام. لقد كان معقولا آنذاك، فقد كانت تمول العجز عن طريق استعمال موارد ما يسمى "إعارة الجدولة" وهذا التحليل ليس نقدا، وإنما هو حقيقة تدل عليها الأرقام.

ولا أنتقد أحدا، فالأمور سارت مثلما سارت، وكانت هذه الأموال مستعملة لتطهير البنوك والمؤسسات العمومية فأهلا وسهلا بهذه السياسة، وأنا لست ضدها. ولكن من الناحية العملية، لم يبق أثر لتلك الأموال فكيف أمول اليوم هذا العجز الإجمالي للخرينة؟ فأموال إعادة الجدولة لا وجود لها الآن، وهي مدونة في مديونية الدولة.

وسأعطيكم رقما صحيحا، وأنا متأكد من صحته، لقد تكلمنا عن مبلغ 2600 مليار د.ج، منه مبلغ 1730 مليار د.ج قد تم توجيهه بشكل مباشر أو غير مباشر لتطهير البنوك والمؤسسات، وكنت من الذين قبلوا بهذه السياسة، وأنا هنا لا أقول: إنهم لم يفعلوا أو لم يعملوا، لا. لم أقل هذا، لأن مسؤولية الدولة تقتضي الاستمرارية. ولكن الحق يقال: إن استمرارية الدولة والحكومات هي التي أوصلتنا إلى هذا المبلغ. ومثلما قلت مباشرة أو غير مباشرة: إن هناك تقنيات ولا يمكنني الدخول في التفاصيل، تجنبنا لتضييع الوقت، وإن أردتم أن نتكلم، فلنتكلم عنها بكل صراحة. إذن، أيها الإخوة إن اقتراح مبلغ 19 دولارا ليس هبة من السماء، ونحن نتمنى أن يرتفع ويصل إلى 50 دولارا طبعا، ولكن أقول لكم: اسمعوا وانتبهوا جيدا، في سنة 1985 - كنتم صغارا آنذاك، بينما كنت كبيرا حينها - كان سعر برميل البترول 29 دولارا، وانخفض في سنة 1986 إلى 14 دولارا، أي انخفض خلال سنة واحدة، من 29 دولارا إلى 14 دولارا. وارتفع في سنة 1991 إلى 20 دولارا، ثم انخفض في سنة 1992 إلى 16 دولارا، أي انخفض خلال سنة واحدة من 20 دولارا إلى 16 دولارا.

وإذا عدنا إلى سنة 1998، نجد أن سعر برميل البترول

فالحكومة مسؤولة عن الاقتصاد. ولهذا ففي الوقت المناسب، بل وفي أقرب وقت إن شاء الله... آه يا أخي، لقد قلنا في الوقت المناسب.

وأخيرا، ولكي نختم هذه القائمة الطويلة، أتطرق إلى قضية 19 دولارا للبرميل الواحد من النفط التي كنت أود أن أتطرق إليها في البداية.

ففيما يخص هذه القضية: أولا: إن اختيار مبلغ 19 دولارا أمر مهم جدا. ولأسباب بسيطة:

1 - لقد تكلمنا عن حجم المديونية - وأعتذر عما يسمى الخطأ - وقلنا: إنه يشكل نسبة 72٪ من الناتج الداخلي الخام، أي ما يساوي مبلغ 2600 مليار د.ج. هذه المديونية حاليا تشكل ثقلا على ميزانية الدولة. وقد جاء في وثيقة المشروع أن خدمة هذه المديونية التي تنقسم إلى قسمين: داخلي، وخارجي، تتطلب حوالي 290 مليار د.ج، لخدمة مديونية البلاد فقط. وهو ما يساوي تقريبا مبلغ كل الأجور التي يتقاضاها الموظفون. ولهذا فالمصلحة هي الأهم، فهم لا يتصدقون علينا. وقد كان من مسؤولية الحكومة عدم رفع هذه المديونية. لكن كيف للحكومة ألا تزيد في حجم هذه المديونية؟. طبعا، عندما يكون حجم العجز الإجمالي للخرينة ثابتا. ومهما حصل، وكما لاحظتم في الوثيقة، فإن حجم هذا العجز ما يزال مقدرا بمبلغ 137 مليار د.ج. وبالتالي كيف كان يجب أن نفكر؟ لقد فكرنا في أن ارتفاع سعر برميل النفط إلى 22 أو 23 دولارا سيكفي لتغطية العجز المذكور في الوثيقة. وتودع الموارد التي تفوق معدل 22 أو 23 دولارا في صندوق تنظيم الإيرادات. وأكرر هنا قائلا: إن نقطة الانطلاق هي حجم المديونية وثقلها على ميزانية الدولة. طبعا، فلو كان حجم المديونية 1000 مليار د.ج أو 500 مليار د.ج مثلا، لاستطعنا رفع نفقات التجهيز والتسيير والنفقات الاجتماعية وغيرها، لكن الأمر معقد جدا هنا، وسأتكلم في هذه النقطة.

لماذا؟ لسبب بسيط، وهو أنكم أنتم الذين توافقون على صرف الإيرادات والنفقات، وعلى تمويلها أيضا. وستجدون الأموال المودعة في هذا الصندوق مسجلة في قانون المالية القادم، وأنتم الذين توافقون عليها أو ترفضونها. طبعاً، إن الحكومة تقدم اقتراحات في توزيع هذه الأموال، ولكنها اقتراحات شبيهة باقتراحاتها في القانون الحالي، ولا يوجد أي فرق. وهذا للتوضيح، وأعاهدكم على ذلك. (تصفيق).

ثانياً، فيما يخص صندوق تنمية مناطق الجنوب، هنا أيضاً هدف الإجراء المقترح معروف، وهو تنشيط هذا الصندوق. وللحكومة اقتراح يصب في هذا الاتجاه.

وبكل صراحة، بعدما تكلمنا على مستوى الحكومة في هذا الموضوع، اتضح أن من واجبنا أن نؤيد الاقتراح كما هو، فما هو هذا الاقتراح؟ يكمن الاقتراح في أن هناك توازناً بين المبادرة وبين توزيع الأموال. وأنا من الذين يدعمون المبادرة والاقتراحات على المستوى المحلي، وهذا لسبب بسيط وهو أن الاحتياجات موجودة على المستوى المحلي، وليس على المستوى المركزي. ولكن أتساءل في نفس الوقت، هل يمكن مجلس وزراء مختلط اتخاذ قرار يخص البرامج؟ الجواب: لا، غير ممكن. ولكن يمكن اللجوء إلى ما يسمى التحكيم، وهو شيء آخر، ولكن من الناحية العملية كيف يمكن ذلك؟ لقد سبق أن تكلمنا في هذا الموضوع، وأعود مرة أخرى لأقول: إننا نؤيد هذا الاقتراح.

ثالثاً: فيما يخص القيد في السجل التجاري، هنا أيضاً وبكل صراحة: يوجد سوء تفاهم حول مفهوم هذا الإجراء المقترح، ولكن إذا رأيتم أنه مناسب، فلنترك هذه الأشياء إلى القانون الذي ينظم السجل التجاري وانتهى. ولكن أن يناقش بدون إعطائه ذلك المفهوم المقترح، أي العفو الجبائي، فسيكون بعيداً كل البعد عن أفكار الحكومة. ومع هذا، فإن رأيتم أنه مناسب فستوافق الحكومة على وضعه في مشروع السجل التجاري دون أي مشكل. أما عن قضية دعم مشاريع الاستثمار، فأرى أيضاً وبكل

قد انخفض إلى 12 دولاراً بعد أن كان مقدراً بسعر 21,2 دولاراً في سنة 1996. أليس كذلك؟ وإذا قمنا بمقارنة الأرقام المتعلقة بالمداخيل بالدولار، فإنها بلغت سنة 1997 مجموع 9,7 ملايين دولار، وانخفضت إلى 6,4 ملايين دولار سنة 98 أي سنة بعدها.

كما صرفنا المبلغ الاحتياطي الذي يساوي 4 ملايين حينها لماذا؟ لأن الواردات وخدمة المديونية الخارجية لا تتوقف. إضافة إلى ضرورة توفير الغذاء والعلاج وغيرهما للشعب.

يقول بعض الإخوة دعنا من تسديد المديونية، وأنا من الأحسن ألا نسدد المديونية. غير أنني أرى أن هذا المنطق غير ممكن.

سيدي الرئيس، إن المديونية عقود ومسؤولية، إلى غير ذلك. فمن المستحيل أن يستيقظ الواحد منا في الصباح ويقول: أنا لا أعترف بالمديونية. نعم، قد لا يعترف من هو مستقل بآتم معنى الكلمة، حيث ينتج غذاءه ويصنع دواءه، إلى غير ذلك.. فالأمور ليست بسيطة، إذ لا يمكن أن يقول أحد بعد نوم عميق: أتركوني، لن أسدد ما علي من ديون.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب.

بودي أن أتكم في الجزء الثاني من تدخلتي، بكل صراحة أيضاً عن الإجراءات ذات الطابع القانوني.

وفي هذا الإطار سيدي الرئيس، أتكم عن صندوق تنظيم الموارد. يبدو لي فيما يتعلق بمعدل 19 دولاراً للبرميل أنني قد فسرت مضمون هذا الاحتياط، حيث توضع الأموال الاحتياطية في هذا الصندوق. فلو ارتفع سعر البرميل إلى 25 أو 26 دولاراً، فإن كل هذه الأموال المتوقعة ستودع في هذا الصندوق. ويتساءل بعضكم عنمن يتصرف في هذا الصندوق فأقول: إن البرلمان هو الذي يتصرف فيه. (تصفيق).

بكل... (تصفيق).

**الرئيس:** يا جماعة، اتركوه يكمل الجملة، تفضل.

**السيد وزير المالية:** لقد دونت هذا. يا أخي، اشتر كتاب السيد عبد اللطيف بن أشنهو، فستجد أنه كان رئيسا للجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الحزب المحترم. (تصفيق). ولهذا، فلكل وقت ظروفه. تصفيق.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، أشكركم على حسن انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، شكرا للسادة النواب. وأسأل اللجنة إن كانت تريد التدخل في هذه المرحلة من النقاش. اللجنة لا تريد التدخل، فأشكر الجميع على المشاركة.

صحيح، إن عدد المتدخلين كان كبيرا، وقد كان الانطباع في بداية النقاش دالا على أن الفارق كبير بين طرفي النقاش. غير أن هذه البسمة وهذا التصفيق يدلان على أن الهوة قد تقلصت إلى أبعد الحدود، وأن الرؤى- والحمد لله- قريبة من بعضها بعضا. فميزة هذا النقاش هي أن نستغل هذا المنبر لمواجهة الرأي بالرأي الآخر، وأن نقيم التحاليل على المعطيات الدقيقة والأرقام الصحيحة.

فهذا هو أسلوب عملنا باستمرار. وقد يعتقد بعضهم أننا نذهب بعيدا في البداية، ونرجع بسرعة في النهاية. لكن، أقول: إن الذي يرجعنا لا يمكن أن يكون سوى الحقيقة وفقط الحقيقة وحدها، لأننا نبحث عنها أينما كانت، ولا يمكن أن نأخذها من أنفسنا فقط، وإنما نأخذها كذلك من الرأي المقابل. كما أن الرأي المقابل لا نأخذ فقط من الحكومة، بل نأخذ أيضا من بعضها بعضا، فالتعددية التي نأخذ بها ونعمل على رسها هي أحد الأساليب التي تمكنا من معرفة هذه الحقيقة.

صراحة، أنه يوجد سوء تفاهم يخص مضمون هذا الإجراء المقترح، إذ ليس في نية السيد وزير المالية أو وزارة المالية أو الحكومة ككل احتكار القرار. فالأمور هي من اختصاص الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، وما يسمى بمجلس الإدارة. ولكن مسؤولية وزارة المالية تكمن في حماية أموال الدولة وأموال الشعب. ففي سنة 1999 حصل نقص لا يستهان به في القيمة الجبائية مقدر بمبلغ 9 ملايين دج، وهو مبلغ ليس بسيطا. ولذا، كيف يكون المقترح؟ إن المقترح هو أن يكون هناك تدعيم ما يسمى معايير الإعفاء الجبائي، وأكرر أن ليس في نية وزارة المالية أو الحكومة ككل احتكار القرار، ولكن يعاني الشعب كله بعض الجوانب السلبية للحالة الراهنة وهي معروفة، فنحن نقرأ سعرين لسيارة واحدة أحدهما تدعمه الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، وترقيته والآخر حر! إن هذا غير معقول في دولة الحق. وبالتالي فالحكومة تؤيد هذه الإجراءات.

سيدي الرئيس،

لن أطيل عليكم. بودي أن أتكلم في موضوع حسابات التخصيص الخاص. ففيما يتعلق بهذا الموضوع، هناك عمليتان، الأولى: هي تطهير هذه الحسابات، أي تسديد بعضها، وهذا معروف. والثانية: هي تغيير انعكاسات التسيير الحالي لبعضها الآخر. أعطيك أرقاما دون أن أذكر الصناديق، هل يمكن أن تستلف الخزينة مبلغ 20 مليار دج من مؤسسة مدينة لها؟ هذا غير معقول. تلکم هي النقطة الحساسة التي دفعت الحكومة إلى هذا الاقتراح. صحيح ممكن. طبعا، إننا نقول هذا بكل احترام للمسيرين ولكل الأهداف التي أسست من أجلها هذه الحسابات، ولكن في إطار المحافظة على أموال الدولة -وهذا ليس فيه أي تمييز، ولكن انعكاسات سلبية على تسيير الأموال. فإن الحكومة تؤيد نفس الإجراء.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، لقد كان لي شرف كبير لسماعكم خلال هذا النقاش، وكان لي شرف كبير أيضا أن ألاحظ تدعيم التعددية في بلادنا، وهذا هو حلمنا في السبعينات، فأنا ابن الحزب الواحد وأقولها

الجلسة المخصصة للتصويت على مشروع قانون المالية،  
يوم الأحد القادم، إن شاء الله، في الساعة الثالثة مساءً،  
شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة  
والدقيقة الخمسين مساءً**

فشكرا للجميع على المشاركة والإسهام، وعلى الروح  
المسؤولة التي اتسم بها النقاش.  
وفي الأخير، أقول لكم:

إن المجلس، وهيئة الرؤساء - بعد أن تم التشاور مع  
الكتل البرلمانية، وسماع رأي اللجنة - قررا أن تكون

## ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

بمشروع إنجاز خط السكك الحديدية الرابط بين تقرت-حاسي مسعود - ورقلة- غرداية- الأغواط.

يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الآتية عن هذا المشروع: يندرج مشروع "حلقة الجنوب" في إطار برنامج الأشغال الكبرى الذي قرره الحكومة في سنة 1994 ويبلغ طوله 740 كلم، يهدف هذا الخط إلى ربط محطة تقرت بمحطة الجلفة مرورا بورقلة وحاسي مسعود وغرداية والأغواط.

عرف هذا المشروع الانطلاق في البداية. بإنجاز الأشغال التجريبية في جزء من الخط تقرت/بلدة عمور (33 كلم) على الخط الرابط بين تقرت وورقلة عبر حاسي مسعود.

يخضع إنجاز هذا الخط التجريبي، علاوة على التحكم في تكلفة الإنجاز الناجمة عن جيولوجية الموقع وطبوغرافيته إلى اعتبارات تقنية مرتبطة باختيار مواد البناء المستعملة، وكذا ملاحظة مدى مقاومة المنشآت عند الاستغلال ولا سيما في مناطق المستنقعات أو السبخات (الشطوط).

كما يجدر التذكير بأن هذه العملية تم تسجيلها في أكتوبر 1994 بمبلغ قدره 177,5 مليون دج ثم أعيد تقييمها بمبلغ 1838 م دج.

وفي الأخير، تم تخفيض هذا المبلغ إلى 838 مليون دج بموجب مقرر رقم 327/م.ت/63 بتاريخ 10 جوان 1998 صادر عن وزارة المالية.

موازة مع هذه العملية التجريبية أنشئت لجان تقنية، على التوالي، في كل من ولايات غرداية والأغواط وورقلة،

**\* 1 - من السيد محمد الأخضر الأخضر  
إلى السيد وزير النقل**

الموضوع: سؤال عن مشروع خط السكك الحديدية الرابط تقرت-حاسي مسعود- ورقلة- غرداية- الأغواط.

طبقا للمادة 72 من القانون العضوي الناظم للعلاقة يشرفني أن أعبر لكم عن انشغال مواطني ومنتخبي المناطق المذكورة في الموضوع بتوقف مشروع إنجاز خط السكك الحديدية الرابط بين المدن المذكورة أعلاه.

ونظرا إلى ما يشكله هذا المشروع من أهمية استراتيجية في تنمية الولايات التي يشملها، وما يقدمه من خدمات بالغة الأهمية في المجال الاقتصادي ومردودية من الناحية الاجتماعية فإني أتوجه إليكم بالسؤال الآتي:

1 - متى تستأنف أشغال هذا المشروع التي توقفت بعد انطلاقتها بمدة قصيرة حيث توقفت أشغال التهيئة انطلاقا من مدينة تقرت على مسافة قدرها حوالي 10 كيلومترات جنوبا؟

وإذا كان المبرر المالي هو السبب في هذا التوقف، فهل معنى هذا أن المشروع لم يعد يمثل أولوية استراتيجية مقارنة بالمشاريع الأخرى الجاري إنجازها عبر الوطن؟

معالي الوزير،

في انتظار ردكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

**\* رد السيد الوزير**

إجابة عن سؤالكم المذكور في الموضوع والمتعلق

ثانيا: وبتوسيع آخر يتصل بمحيط الشلف السفلي وبالضبط بمنطقة الحمادنة.

ولهذا يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي الآتي وهو:

- متى يتم التكفل بهذه المشاريع التي ستحقق بلا ريب الأهداف المرجوة من سياسة الحكومة في مجال الفلاحة؟

في انتظار ردكم، تقبلوا معالي الوزير فائق الاحترام والتقدير.

### \* رد السيد الوزير

يطيب لي أن أشكركم على اهتمامكم بالقطاع الفلاحي وخاصة التطلع إلى توسيع المساحات الصالحة للزراعة. وهذا، لعمري، من اهتماماتنا الأساسية، وذلك على مستوى التراب الوطني كله: أما ما جاء في سؤالكم عن التكفل بمشاريع ولاية غليزان وبالضبط توسيع محيط مينا فهناك عملية إنجاز خاصة بما يأتي:

- إعادة تهيئة المحيط الموجود على مساحة 7815 هكتارا.

- توسيع المحيط بما فيه الناحية الغربية إلى غاية مدينة يلل على مساحة 9420 هكتارا. وهذا قد اقترح ضمن برنامج العمليات الجديدة لسنة 2001 وسيشروع في إنجازها بعد تسجيلها. فالشطر الأول من البرنامج يوجد قيد الإنجاز أما التوسيع نحو المنطقة الغربية بمساحة 5000 هكتار فسيتم كشرط ثان.

أما فيما يخص محيط الشلف السفلي فإن هناك دراسة أنجزت على مساحة 9565 هكتارا خاصة بما يأتي:

- إعادة تهيئة محيط الشلف السفلي على مساحة 1850 هكتارا.

- توسيع المحيط على مساحة 7715 هكتارا.

وسيشروع في إنجاز التوسيع إلى منطقة الحمادنة عند

مشكلة من ممثلين عن الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، ومديريات النقل بالولايات المذكورة، وكذا مصالحها التقنية، حيث كلفت بموجب قرارات السادة الولاة، بمهمة تحديد الرحاب المخصصة للسكك الحديدية التي تدخل في إطار الأشغال الكبرى لحلقة الجنوب، والحفاظ عليها.

إلا أن إعادة هيكلة برنامج الاستثمارات في السكك الحديدية التي قامت بها وزارة المالية في نهاية سنة 1997 لم تسمح، لا سيما في المرحلة الحالية، بمواصلة إنجاز برنامج الأشغال الكبرى، كما حددته السلطات العمومية في سنة 1994.

اعتبارا لما سبق ذكره، ودون الرجوع إلى مدى جدوى المشروع وفائدته في المدى البعيد، لا سيما على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي وعلى مستوى التهيئة العمرانية، فإن الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع تبقى مرتبطة بمدى توفير الإمكانيات المالية التي ستخصصها السلطات العمومية لإنجاز هذا المشروع الهام.

### \* 2 - من السيد محمد مفلح

#### إلى معالي وزير الفلاحة

الموضوع: سؤال يتعلق بتوسيع الأراضي المسقية والقابلة للسقي.

معالي الوزير،

إن ولاية غليزان تضم مساحات هامة من الأراضي الصالحة للزراعة، يمكن أن تدمج ضمن المحيطات المسقية والقابلة للسقي، وذلك:

أولا: بتوسيع محيط مينا من الناحية الغربية أي إلى غاية مدينة يلل (بحوالي 5000 هكتار).

بالضرورة أن مياهها تستعمل لسقي الأراضي الفلاحية بتلك الولاية؛ فسد بني بهدل الذي يفترض أن يسقي محيط مغنية أصبحت كمية المياه به، هذه السنة، تستعمل للشرب في ولاية أخرى ويحرم المحيط من مياه السقي، وذلك لظروف الجفاف الذي ألم بالمنطقة.

فسد قرقار مثلاً، يستعمل لتزويد مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب، أما بالنسبة إلى محيط مينا فإنه يمون بمياه السقي من سد سيدي محمد بن عودة أو سد سيدي سعادة، ومحيط الشلف الأسفل يمون بمياه السقي من سد مرجة سيدي عابد، وسد سيدي يعقوب الذي يمون أيضاً محيط الشلف الأوسط.

إن لوزارة الفلاحة تجربة طويلة في تسيير المحيطات المسقية وهيكلتها، ففي الثمانينات قسمت الأراضي المسقية المجهزة من الدولة إلى قسمين: وضع كل قسم تحت إشراف الدواوين الوطنية منها والولائية، وهي ذات طابع صناعي- تجاوي.

- أربعة دواوين وطنية معظمها جديد أو أعيد إليه الاعتبار، وهي تحت وصاية وزارة الفلاحة.

- ثمانية دواوين تحت وصاية السلطة المحلية (الولاية).

وقد أظهرت التجربة محدودية التسيير المحلي وبرزت نقائص أدت إلى أن توضع هذه الدواوين في طريق الحل جراء المشاكل التي تتخبط فيها.

وفي الأخير، بناء على السياسة الاقتصادية التي تبنتها بلادنا وتفتحها على اقتصاد السوق، فلا نرى جدوى من إنشاء ديوان للمحيطات المسقية بغليزان خاصة وأن هذا القرار أصبح يشترك في أخذه قطاعان هما الفلاحة والموارد المائية.

تقبلوا، السيد النائب، فائق التقدير والاحترام.

الانتهاء من الشطر الأول من هذا المحيط الذي سجل في سنة 1999، والمؤسسة المكلفة بالإنجاز موجودة في الموقع، وقد انطلقت في الأشغال هذه السنة، ويتوقع أن ينتهي الشطر الأول سنة 2003. أما منطقة الحمادنة فهي غير مبرمجة ضمن المساحة الباقية من هذا المحيط أي 7715 هكتارا كشطر ثان سيشرع في إنجازه عند الانتهاء من الشطر الأول.

تقبلوا منا السيد النائب فائق الاحترام والتقدير.

### \* 3 - من السيد محمد مفلح إلى معالي وزير الفلاحة

الموضوع: سؤال يتعلق بإنشاء ديوان للمحيطات المسقية بغليزان.

معالي الوزير،

إن ولاية غليزان تتوفر على ثلاثة سدود هامة (سيدي سعادة، قرقار، ومرجة سيدي عابد)، لسقي مساحات هامة من الأراضي، وهذا الأمر يتطلب اهتماما خاصا بهذه الإمكانيات الهائلة المتوفرة بالولاية، كما تتطلب وضع الهياكل المكلفة بمتابعة عملية السقي ومواجهة خطورة الملوحة، ولهذا يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- لماذا لم يقرر إنشاء ديوان للمحيطات المسقية بولاية غليزان مستقل عن ديوان المحيطات المسقية للشلف للتكفل بالأراضي التابعة لولاية غليزان والموجودة خاصة بحوض مينا ومحيط الشلف السفلي؟

في انتظار ردكم، تفضلوا معالي الوزير، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

### \* رد السيد الوزير

إن وجود السدود في ولاية غليزان مثلاً، لا يعني

ونحيطكم علما أن هذه السكنات أنجزت قبل زلزال الأضنام 1980 وتعرضت للتخريب على أيدي المواطنين لأنها كانت مهجورة.

وحيث أنها سكنات أرضية (شبيهة بالسكن الترقوي حاليا) فإنها لم تتضرر من الزلزال. ونظرا إلى عدم توزيعها في وقتها آنذاك تعرضت لإتلاف تجهيزاتها كالإنارة المنزلية والترصيص الصحي والنجارة العامة، وكان كل هذا على عاتق المستفيدين مما كلفهم أموالا إضافية.

سيادة الوزير،

نلاحظ في هذه الوضعية إجحافا في حق هؤلاء المستفيدين بالتأخر في تطبيق مسار العملية التي لاتخدم المنفعة العامة، فلا الدولة تستفيد من الإيجار، لأن العملية تمت بالتقسيط، ولا المواطن تسلم عقده الرسمي.

وعليه فإننا نرى أن تسوية هذه الوضعية تكون كما يأتي :

- طبقا للقانون رقم 01/81 المؤرخ في 1981/2/7 المعدل والمتمم بقانون رقم 03/86 المؤرخ في 1983/2/4 الذي ينص على نقل الملكية العمومية العقارية.

- القانون رقم 83 المكمل لنقل الأملاك العقارية والعقارات الجاهزة الخاصة بالمناطق المتضررة من الزلزال (المناطق المنكوبة) وتسييرها.

- المرسوم رقم 71/88 المؤرخ في 1988/3/22 المحدد للشروط الاستثنائية المطبقة على نقل العقارات العمومية المستعملة بعد 1981/1/1 لا سيما المواد 11، 12، 13، 14، 19، 27، 33).

سيادة الوزير،

على الرغم من الاستعداد الذي أبداه مدير الديوان مؤخرا لتسوية هذه الوضعية إلا أن الأمور مازالت على حالها، وأن 15 سنة من الانتظار وتغيير القوانين يدفع ثمنها المستفيدون، فهل من حل نهائي؟

\* 4 - من السيد يوسف ناحت

إلى السيد وزير السكن

المرجع:

- المادة 134 من الدستور،

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.  
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

سيادة الوزير،

أعلن في عام 1985 عن بيع عقارات سكنية بموجب مقرر، خاصة من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لما يسمى 58 مسكنا الكائنة بحي ابن سونة، طريق وهران، ولاية الشلف، وبقيت العملية تتراوح في تحديد المستفيدين حتى تدخل ديوان الترقية والتسيير العقاري سنة 1991 وأكد ضرورة بيع العقارات الإيجارية بالتقسيط طبقا للقانون 01/81 والمرسوم التنفيذي رقم 77/88 المحدد للشروط الخاصة المطبقة على التنازل عن الأملاك العقارية للدولة.

وفي 1992 /2/1 تم التوزيع النهائي للسكنات على من تتوفر فيهم الشروط التي على أساسها تم دفع التسبيقات أو الدفعات الأولية المقدرة بمبلغ 120.000 دج للسكن ذي الأربع (4) غرف و 108.000 دج للسكن ذي الثلاث غرف، ولغرض الإيواء وحياسة السكن تسلم المستفيدون عقدا مؤقتا في انتظار العقد الرسمي بموجب القرار 83/353.

وبعد انتظار دام 13 سنة، وبعد تحديد المبلغ بالتقسيط، قرر ديوان الترقية والتسيير العقاري الإيجار الشهري بمبلغ 1050.00 د.ج شهريا على الرغم من التسبيقات المدفوعة.

دج للسكن ذي الأربع غرف و 10.800,00 دج للسكن ذي الثلاث غرف، ولم يدفع بعضهم الآخر أي شيء.

والجدير بالذكر أن هذه المساكن اعتبرت ذات طابع اجتماعي ولا توجد أي وثيقة تثبت تحويلها أو إدراجها في عملية الترقية، وهي بالتالي يسيرها ديوان الترقية والتسيير العقاري ومؤجرة للمستفيدين طبقا لعقود إيجار سلمت لهم.

أما بالنسبة إلى المبالغ التي دفعها المعنيون فقد اعتبرت مستحقات إيجار وليست دفعات أولية لثمن هذه المساكن.

وعليه، فإنه بالإمكان التنازل عن هذه المساكن لمستفيديها طبقا لأحكام القانون رقم 81-01 المؤرخ في 1 فبراير 1981 المعدل والمتمم، الخاص بالتنازل عن الأملاك العمومية العقارية.

مع فائق التقدير والاحترام.

وفي انتظار ردكم الإيجابي وفقنا الله وإياكم، والسلام عليكم.

### \* رد السيد الوزير

ردا على سؤالكم المتعلق بقضية 58 مسكنا بحي ابن سونة طريق وهران، ولاية الشلف، يشرفني أن أحيطكم علما بما يأتي:

لقد أنجزت هذه المساكن سنة 1978 طبقا للتعليمات الوزارية المشتركة التي تخصص نسبة السكنات الاجتماعية لفائدة المدخرين بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

إثر زلزال سنة 1980 الذي ضرب ولاية الشلف، تأثرت هذه المساكن كثيرا وبقيت مهجورة حتى سنة 1987، حيث أعاد ديوان الترقية والتسيير العقاري ترميمها.

وتم استلام هذه المساكن في شهر جانفي 1992 ووزعت خلال شهر فبراير من نفس السنة دون مراعاة شروط الاستفادة، ودفع بعض مستفيديها مبلغ 120.000,00